

شرح ابن عقيل

وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف وجوز الإلغاء لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والتزم التعليق . فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم . أو إن النافية نحو علمت إن زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى (وتظنون إن لبئتم إلاقليلا) وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لأنك لو حذف المعلق وهو إن لم يتسلط تظنون على لبئتم إذ لا يقال وتظنون لبئتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك